

تأثير المؤسسات المالية الدولية على سيادة الدول

صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) هما مؤسستان ماليتان دوليتان تلعبان أدواراً أساسية في الحوكمة الاقتصادية العالمية. والغرض الأساسي منه هو تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي ودعم تنمية البلدان الأعضاء. ومع ذلك ، هناك أيضاً مخاوف وانتقادات حول تأثير ذلك على البلدان الثالثة. يعتبر العراق من الدول الثالثة. لديها قروض من هاتين المؤسستين ، لذلك يجب أن تدرس بعناية هذه الشروط التي لا تخدم جميع فئات الشعب العراقي. أثرت بعض المخاطر المحتملة بشأن هذه القروض:¹

1. التأثير على السياسة المحلية: يمارس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نفوذاً كبيراً على السياسات الاقتصادية للبلدان المتلقية. تم انتقاد التأثير لتقويض السيادة الوطنية وعمليات صنع القرار الديمقراطية. يجادل النقاد بأن هذه المؤسسات تعطي الأولوية للسياسات الموجهة نحو السوق والتي لا تتوافق دائماً مع الاحتياجات الاجتماعية والتنموية للبلد. يمكن أن يؤدي هذا التحكم إلى فقدان السيطرة على السياسة الاقتصادية وإعاقة السعي وراء استراتيجيات التنمية البديلة.

2. عبء الديون: يمكن أن تؤدي القروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى زيادة عبء ديون البلدان المتلقية. قد تكون هناك حاجة إلى قروض للتعامل مع أزمة اقتصادية وشيكة. ومع ذلك ، يمكن أن تؤدي التزامات لسداد الدين إلى إجهاد الميزانيات الحكومية وتحويل الموارد عن الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. في بعض الحالات ، قد تجد البلدان نفسها في دائرة الاقتراض المتكرر لسداد الديون القائمة ، مما يؤدي إلى أزمات الديون وعدم الاستقرار الاقتصادي المحتمل.

3. برامج الشرطية والتكيف الهيكلي: عندما يقدم صندوق النقد الدولي مساعدة مالية للبلدان المحتاجة ، فإنه يفرض شروطاً على القروض المعروفة باسم المشروطينية. عادة ما تتطلب مثل هذه المواقف من البلدان المتلقية تنفيذ إصلاحات اقتصادية محددة ، مثل خفض الإنفاق الحكومي ، وتحرير الأسواق ، أو تنفيذ تدابير التقشف. يجادل النقاد بأن الشروط القاسية لصندوق النقد الدولي يمكن أن يكون لها عواقب سلبية على البلدان الثالثة ، بما في ذلك تفاقم الفقر ، وخفض الإنفاق الاجتماعي ، وإضعاف الصناعات المحلية.

4. عدم المساواة والتهميش: يجادل البعض بأن السياسات التي يروج لها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. برامج التكيف الهيكلي ، على سبيل المثال ، أُنْهَمَت بأنها تؤثر بشكل غير متناسب على المجتمعات الفقيرة والمهمشة ، لأنها غالباً ما تنطوي

¹ - سامان شالي، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ودول العالم الثالث؟ مؤسسة المتوسطي للدراسات الإقليمية،

على تخفيضات في الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية والإعانات. بالإضافة إلى ذلك ، يدعي النقاد أن عمليات صنع القرار في هذه المؤسسات تفتقر إلى الشفافية والشمولية ، مما يؤدي إلى تركيز السلطة في أيدي عدد قليل من الاقتصادات المهيمنة.